

مسائل العطف عند النحاة

Matters of kindness among grammarians

د. عبد الوهاب حجازي*

تاريخ الاستلام: 2020-06-14 تاريخ القبول: 2020-08-08

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن بعض الأنماط والاستعمالات اللغوية الفصيحة التي وصفت بالغلط في الدرس اللغوي، لخروجها عن القياس الإعرابي الظاهر، وتبين أوجه التأويل النحوي التي حُملت عليها في محاولة توجيهها بما يخضعها للقواعد والأقيسة النحوية دفعا للغلط واللعن عنها، وتناولت فيها باب العطف ليكون ميدانا لهذه الدراسة لشيوع بعض الأمثلة في هذا الباب مما حُمِل على الغلط ووجد فيها أوجه متعددة من التأويل والتقدير.

وتبين من الدراسة أنّ القرآن لم يوصف بالغلط في الدرس اللغوي؛ وهو منزّه عنه ولكن بعض مظاهر الأداء القرآني في باب القراءات وصفت بالغلط أو اللحن، أو الضعف، ووصفت بعض الشواهد اللغوية الفصيحة بذلك، وأسند الغلط إلى بعض الكتبة والقراء لضعف درايتهم في علم النحو.

الكلمات المفتاحية: مخالفة؛ القياس؛ العطف؛ التّوهم؛ أبو حيان.

Abstract: The purpose of this study is to uncover some of the eloquent linguistic patterns and uses that were described as a mistake in the linguistic lesson. This study of the prevalence of some examples in this section of what was carried on the mistake, and found several aspects of interpretation and appreciation.

The study showed that the Qur'an was not described as a mistake in the linguistic lesson; it is a home away from it, but some aspects of the Qur'anic performance in the door of the readings were described as mistake, melody, or weakness, and

*المركز الجامعي صالحى أحمد، النعامة، الجزائر، البريد الإلكتروني: hadjazi20@gmail.com (مؤلف مرسل).

described some eloquent linguistic evidence to do so, and mistake was assigned to some writers and readers because of their lack of knowledge in grammar.

Keywords: Measurement; kindness; illusion; Abu Hayyan

مقدمة: إنّ المتأمل في آثار النحاة يجد أنهم كانوا أهل علم غزير وبال واسع وفهم ذائع، سمح لهم ومكنهم من دخول غمار علوم شتى، فكان الموسوعيّة ديدنهم ينهلون من كلّ العلوم وبلغوا مراتب الاجتهاد في علوم مختلفة، فراح يبحثون في علم النحو عن كلّ صغيرة وكبيرة، ومن هنا أردنا أن نخصص هذه الدراسة لبحث بعض الآراء في مسائل العطف وتبيين موقفهم، ولم نقتصر على نحويّ بعينه ولكن جعلنا الباب على إطلاقه، فما كان موقف النحاة من مسائل العطف؟ وهل جاءت الآراء مختلفة متباينة؟ وهل كانت هذه الخيارات في فائدة النحو وتيسيره أم للمخالفة وتعسيره؟

1-المخالفة بين حركة المعطوف والمعطوف عليه (نصب المعطوف على

المرفوع): قال تعالى ﴿لَكِنَّ الرّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾¹.

القياس القاعدي يقتضي أنّ العرب تعطف المرفوع على المرفوع ومنصوباً على منصوب والاية التي بين أيدينا جاءت مخالفة لهذا القياس الذي يقتضي أن يُرفع المعطوف على المرفوع فيقال (والمقيمون الصلّاة) بدلاً من (المقيمين الصلّاة) التي جاءت بالنصب لأنّها معطوفة على مرفوع (المؤمنون بالله) وقوله أيضاً (الرّاسخون في العلم).

والعطف بإجماع النحاة تابع يتبع الاسم المعطوف عليه وهذا هو الأصل الذي بُنيت عليه القاعدة في باب العطف لكن وجدت بعض التراكيب في القرآن خالفت هذا الأصل المقيس عليه منها قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾² وهنا القاعدة تقتضي الرفع في

الصَّابِرِينَ قِيْلَ (الصَّابِرُونَ) انسجامًا مع القاعدة النحويّة التي تقتضي وجوب اتباع المعطوف حركة المعطوف عليه.

قال ابن عطية مُعلقًا على الآية الواردة في سورة المائدة : "واختلف الناس في قوله (المقيمين) وكيف خالف إعرابها ما تقدّم وتأخّر، فقال أبان عثمان عفان وعائشة رضي الله عنها : ذلك خطأ كاتب المصحف وروي أنها في مصحف أبي بن كعب (والمقيمون) وقد روي أنها فيه (المقيمين) كما في مصحف عثمان وقال آخرون ليس ذلك خطأ الكاتب ولا خطأ في المصحف، وإنما هذا من قطع النعوت إذا كثرت على النصب بأعني، والرّفْع بعد ذلك بهم وذهب إلى هذا المعنى بعض نحوي الكوفة والبصرة وحكي عن سيبويه قطع على المدح، وخبر (لكن) (يؤمنون) لأنّ المدح لا يكون إلّا بعد تمام الجملة الأولى وهذا كقول خرنق بنت هفان:³

لَا يَبْعُدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ *** سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجَزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ *** وَالطَّيْبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

قال القاضي أبو محمد: وقد فرق بين الآية والبيت بحرف العطف الذي في الآية فإنّه يُمنع عند بعضهم تقدير الفعل وفي هذا نظر وقال قوم: قوله تعالى (والمقيمون) ليس بعطف على قوله (والمؤمنون) ولكن على (ما) في قوله (وما أنزل من قبلك) والمعنى يؤمنون بالمقيمين الصلّاة وهم الملائكة وقال بعضهم بل من تقدم من الأنبياء⁴.

والظاهر أنّ الواو في قوله تعالى (والمقيمون الصلّاة) ليست واو عطف بل واو معترضة وما بعدها منصوب على الاختصاص والمدح أي أمدح المقيمون الصلّاة وهذا الرأي الذي رجحه إمام النحاة سيبويه⁵

والأمر نفسه ينطبق على قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾⁶ فالتقدير هنا وأخص الصّابرين في البأساء .

قال إمام النحاة سيبويه كما جاء في الكتاب: "باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة فجرى الأول وإن شئت قطعته فابتدأته"⁷ واستشهد بقول الشاعر:

وَكُلَّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ سَيِّدِهِمْ *** إِلَّا نُمَيْرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا
الطَّاعِنِينَ وَلَمَّا يَطْعَنُوا أَحَدًا *** الْقَائِلُونَ لِمَنْ دَارَ تُخْلِيهَا

وهنا التغيّر واضح بين (الطّاعنين) و(القائلون) يقول أبو حيان نقلاً عن أبي علي الفارسي: "إذا ذكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح والذم فالأحسن أن تخالف بإعرابها ولا تجعلها كلها على موصوفها لأن هذا الموضع من مواضع الإطناب في الوصف والإبلاغ في القول، فإذا خولف بإعراب الأوصاف كان المقصود أكمل لأن الكلام عند الاختلاف يصير كأنه أنواع من الكلام وضروب من البيان وعند الاتحاد في الإعراب يكون وجهها واحداً وجملتها واحدة"⁸.

وعلق الزمخشري على قوله تعالى (والمقيمين الصلاة) قال: (والمقيمين) نصب على المدح لبيان فضل الصلاة وهو باب واسع وقد كسره سيبويه على أمثلة وشواهد ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحناً في خط المصحف وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب في النصب على الاختصاص من الاقتتان"⁹.

وبهذا تختلف التوجيهات الإعرابية أرجحها ثلاثة أوجه الأولى:

التوجيه الأول: المقيمين اسم منصوب على المدح بفعل مضمر تقديره أعني أو أخص والواو هنا معترضة وليست عاطفة وهو ما قال به سيبويه ووافقه عليه ابن عطية وهنا تكون (المقيمين) مفعولاً به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم.

التوجيه الثاني: أن الواو عاطفة والمقيمين معطوف على الاسم الموصول (ما) في قوله تعالى (يؤمنون بما أنزل إليك) والمعنى يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة والمقيمين هنا تكون معطوف مجرور وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم¹⁰ وهذا الوجه اختاره ابن جرير الطبري¹¹ والكسائي كما ذكر الألوسي¹². والتقدير هنا: وبدين المقيمين الصلاة، فيكون المراد بالمقيمين الصلاة (المسلمين) أصحاب النبي¹³.

التَّوْجِيه الثالث: الواو للعطف والمقيمين معطوف والمعطوف عليه هو (قبلك) وتقديره (يؤمنون بما أنزل من قبلك ومن قبل المقيمين الصَّلَاة) فَحُذِفَتْ (قبل) وأقيم المضاف إليه (المقيمين) مكانه، وبذلك يكون معطوفاً على مجرور وعلامة جره الياء¹⁴.

التَّوْجِيه الرابع: الواو للعطف والمقيمين معطوف والمعطوف عليه هو أحد الضمائر التالية:

1/ الكاف في (قبلك).

2/ الكاف في (إليك).

3/ الهاء في (منهم).

وهذه الضمائر كلها في محل جرٍّ للإضافة فيكون (المقيمين) مجروراً وعلامة جره الياء. والأمر نفسه ينطبق على الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾¹⁵ فالصَّابِرِينَ قُطِعَ عن العطف ونصب بفعل محذوف تقديره أمدح أو أخص وإعرابه على ذلك يكون مفعولاً به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم¹⁶.

قال الرَّجَاج: "والصَّابِرِينَ في نصبها وجهان أجودهما المدح كما وصفنا إذا طال المعنى أعني الصَّابِرِينَ"¹⁷.

وقال أبو حيان: "انتصب (والصَّابِرِينَ) على المدح والقطع إلى الرَّفْعِ أو النَّصْبِ في صفات المدح والذم والترحم وعطف الصفات بعضها على بعض مذكور في علم النحو."¹⁸

وقال ابن عطية: "والصَّابِرِينَ) نصب على المدح أو على إضمار فعل وهذا مهيع في تكرار النَّعْوَتِ"¹⁹ وما ذكره ابن عطية حين قال: "وقد فرق بين الآية والبيت بحرف العطف الذي في الآية فإنه يمنع عند بعضهم تقدير الفعل"²⁰ اعترض عليه كثير من

النحاة فقد ذكروا جواز عطف بعض النعوت على بعض متبعة كانت أو مقطوعة وأنّ الواو في النعت المقطوع اعتراضية²¹.

وممن ردّ على ابن عطية أيضا السمين الحلبي بقوله: "وحكى ابن عطية عن قوم منع نصبه على القطع من أجل حرف العطف والقطع لا يكون في العطف، إنّما ذلك في النعوت ولما استدللّ الناس بقول الخرنق:²²

لَا يَبْعُدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ *** سُمُّ الْعِدَاةِ وَآفَةُ الْجَزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ *** وَالطَّيْبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

على جواز القطع فرق هذا القائل بأنّ البيت لا عطف فيه لأنّها قطعت (النازِلين) فنصبته و(الطيبون) فرفعته عن قولها (قومي) وهذا الفرق لا أثر له، لأنّه في غير هذا البيت ثبت القطع مع حرف العطف.

أنشد سيبويه قول الشاعر (أميّة بن أبي عائذ) ²³ :

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَلٍ *** وَشُعْنًا مَرَاضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي

فنصب (شعنا) وهو معطوف.²⁴

والراجح هو أنّ (الصّابرين) من جملة صفات وهذا مذهب سيبويه وكثير من النحاة أهل الصنعة وهو أسلوب عربي لا لحن فيه نظراً لكثرة الشواهد الواردة لأنّه إذا خولف بإعراب الأوصاف كان أشدّ وأوقع فيما يعنى ويفترض لصيرورة الكلام وكونه بذلك ضرورياً وجملأً وكونه في الإجراء على الأول وجهاً واحداً²⁵.

وأختم هذا القول بما قاله الطبري: "مع ذلك لو كان خطأ من جهة الخط لم يكن الذين أخذ عنهم القرآن من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمون من علموا ذلك من المسلمين تعليماً على وجه اللحن، ولأصلحوه بالسنتهم ولقنوه الأمة تعليماً على الوجه الصواب وفي نقل المسلمين جميعاً ذلك قراءة على ما هو به في الخط مرسوماً، أدلّ الدليل على صحّة ذلك وصوابه وأنّ لا صنع في ذلك الكتاب"²⁶.

2- المخالفة بين حركة المعطوف والمعطوف عليه (رفع المعطوف على

المنصوب): قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾²⁷ الأصل أنّ المعطوف على المنصوب حقه في اللغة العربيّة النصب والآية الكريمة جاء فيها ما

يخالف ذلك ورفع المعطوف على المنصوب فالقياس أن يُقال (والصَّابئين) كما ورد في سورة البقرة.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾²⁸ وأيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾²⁹.

قال ابن عطية: "أما قراءة الجمهور (الصَّابئون) فمذهب سيبيويه والخليل ونحاة البصرة أنه من المقدم الذي معناه التأخير وهو المراد به كأنه قال (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى كَذَلِكَ، وَأَشَدَّ سِيبُويَةَ نظير في ذلك قول الشاعر بشر بن أبي خازم³⁰:

وَالَا فَاَعْلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ *** بُعَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

فقوله وأنتم مقدم في اللفظ مؤخر في المعنى أي وأنتم كذلك وحكى الزجاج عن الكسائي والقراء أنهما قالوا: " (والصَّابئون) عطف على (الذين) إذ الأصل في (الذين) الرفع وإذ نصب (إِنَّ) ضعيف وخطأ الزجاج في هذا القول وقال (إِنَّ) أقوى التواصب وحكى أيضاً عن الكسائي أنه قال و(الصَّابئون) عطف على الضمير في (هادوا) والتقدير هادوا هم والصَّابئون وهذا قول يردُّه المعنى لأنه يقتضي أن الصَّابئين هادوا وقيل إِنَّ معنى نعم وما بعدها مرفوع بالابتداء.³¹

وبهذا يتبين أن النحاة اختلفوا في إعراب هذه الآية وتخرجها نحويًا فمذهب الكسائي والقراء هو أَنَّ (الواو) هنا عاطفة و(الصَّابئون) معطوف على موضع اسم (إِنَّ) لأنه قبل دخول (إِنَّ) كان في موضع رفع ومن هنا جاز رفعها³². ومما هذا أَنَّ اسم (إِنَّ) هنا (الذين) لا يتبين فيه الإعراب فجرى الأمران على جهة واحدة فجاز رفع (الصَّابئون) رجوعاً إلى أصل الكلام.³³ وذهب سيبيويه والخليل وجمهور المفسرين إلى أَنَّ (الصَّابئون) مرفوعة بالابتداء وخبرها محذوف³⁴ وقيل إِنَّ خبر (إِنَّ) محذوف أي

مأجورون أو آمنون أو آخرون والصَّابئون مبتدأ وما بعدها خبر³⁵ وقيل (إنّ) بمعنى نعم وهنا الصَّابئون مرفوع بالابتداء³⁶ ومنه قول الشاعر عبد الله بن قيس الرقيّات:³⁷

بَكَرْتُ عَلَيَّ عَوَازِلِي *** يُلْحِينَنِي وَالْوُمُئُهُ
وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا *** كَ وَقدْ كَبُرْتَ قُلْتُ إِنَّهُ

وقد ذكر القرطبي أنّ الأَخْفَش قال: "(إنّه) بمعنى (نعم) وهذه الهاء أُدخلت للسكت."³⁸ ورجح الطاهر بن عاشور في تفسيره أنّ خبر (إنّ) محذوف وحذف خبر (إنّ) يرُدُّ كثيراً وهو من عطف جملة على جملة فيكون (الذين) مبتدأ و (الصَّابئون) معطوف على المبتدأ فيكون حقه الرفع ولذلك جاء بالواو³⁹.

وهناك وجه آخر وهو أنّ (الصَّابئون) منصوب ولكنّه جاء على لغة بلحارث بن كعب الذين يجعلون جمع المذكر السالم بالواو والمنتى بالألف رفعا ونصبا وجراً⁴⁰.

3- جزم الفعل المعطوف على المنصوب: قال تعالى: ﴿وَأَنْفَقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِّن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾⁴¹.

قال أبو علي الفارسي: "قال أبو عمرو وحده (وَأَكُنْ) بواو، وقرأ الباقون (وَأَكُنْ) بغير واو"⁴²

قاعدة: حرف العطف عشرة وهي: الواو، الفاء، ثمّ، أو، أمّ، إمّا، بلّ، لا، لكن وحتى في بعض المواضع، فإن عطفت بها على مرفوع رفعت أو على منصوب نصبت أو على مخفوض خفضت أو على مجزوم جزمت تقول: قام زيد وعمر ورأيت زيدا ومررت بزيد وعمر، وزيد لم يَمْ ولم يقعد. وهذه الأحرف العشرة تجعل ما بعدها تابعا لما قبلها في حكمه الإعرابي ومن هذه الأمثلة تعرف أنّ الاسم يعطف على الاسم وأنّ الفعل يعطف على الفعل⁴³.

قال ابن عطية: "وفي مصحف أبي (فَأَتَصَدَّقَ) وقوله: وَأَكُنْ من الصَّالِحِينَ ظاهره العموم فقال بن عباس هو الحج، وروي عنه أنّه قال في مجلسه يوما: ما من رجل لا يؤدّي الزكاة ولا يحج إلا طلب الكرة عند موته فقال له رجل: أمّا نتقي الله المؤمن بطلب الكرة؟ وقال له ابن عباس: نعم، وقرأ الآية وقرأ جمهور السبعة والناس (وَأَكُنْ) بالجزم عطفا على الموضع، لأنّ التقدير (إنّ تؤخّرني أصدق وأكُنْ) هذا مذهب أبي

علي فأما ما حكاه سيبويه عن الخليل فهو غير هذا وهو جزم (أكن) على توهم الشرط الذي يدل على التمني، ولا موضع هنا، لأن الشرط ليس بظاهر وإنما يعطف على الوضع حيث يظهر الشرط كقوله تعالى (من يضل فلا هادي له) فمن قرأ بالجزم عطف على موضع (فلا هادي له) لأنه وقع هنالك فعل كان مجزوما⁴⁴.

وقال أيضا قال أبو حاتم وكان من العلماء الفصحاء (وأكون) بالنصب عطفا على (فأصدق)⁴⁵. والفعل (أصدق) في الآية الكريمة واقع بعد (لولا) التي تدل على التحضيض⁴⁶ وهنا يقول أبو حيان: "لولا أخرتني: أي هلا أخرت موتي إلى زمان قليل؟ وهو منصوب على جواب الرغبة"⁴⁷ وهذا يعني أن التحضيض يحمل هنا معنى الرغبة والتمني وهناك من قال على أن (لولا) في الآية الكريمة تحمل جواب التمني⁴⁸. ذهب جمع من النحاة على أن الفعل (أكن) معطوف على موضع (فأصدق)⁴⁹ لمن قرأ بالجزم وهذا ما يسميه النحاة العطف على المعنى وقد يسمى في غير القرآن العطف على التوهم⁵⁰.

وهو رأي الخليل وسيبويه كما جاء في الكتاب: "سالت الخليل عن قوله عز وجل (فأصدق وأكن من الصالحين) فقال هذا كقول زهير⁵¹.

بدا لي أن لست مُدرك ما مضى *** ولا سابق شئنا إذا كان جانيا
فإنما جروا هذا لأن الأول قد يدخله (الياء) فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول (الياء) فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا (فاء) فيه تكلما بالثاني و كأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا"⁵².

وهنا علق أبو علي الفارسي على تنظير سيبويه للآية الكريمة بالبيت المذكور قال: "يريد: ومثله في الموضع لا في الجودة وتقدير الآية: لولا أخرتني إلى أجل قريب أصدق، فلولا حرف فيه معنى التحضيض، فلذلك وجب أن يكون الفعل منجزما كما إنجزم بعد الأمر"⁵³. والقصد أن الياء المتوهم دخوله في البيت في خبر (ليس) زائدة أما الموضع المتوهم في الآية الكريمة فهو أصيل بعد التحضيض أي على توهم السقوط الفاء. وقد ذكر ابن عطية المذهبان بالجزم عطفا على الموضع وأيضا على توهم الشرط الذي نحن بصدد توضيحه ومما يستدل به لهذا المذهب قول الشاعر امرؤ القيس⁵⁴.

فَظَلَّ طُهَاهُ اللَّحْمُ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ *** صَفَيْفَ شَوَاءٍ أَوْ مُعْجَلٍ

فهنا توهم الشاعر إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله كأثمه قال: منضج صَفَيْفَ شَوَاءٍ فعطف عليه (قدير) بالخفض. وقد ذكر ابن هشام العطف على التوهم فقال: "والثالث العطف على التوهم، نحو ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر وشرط جوازه: صحّة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرطُ حُسْنِهِ: كثرة دخوله هناك⁵⁵. والظاهر أنّ بعض أهل العلم كرهوا إطلاق عبارة الوهم على شيء من القرآن الكريم والخلاف لفظي لا أكثر وهنا قال الشَّهاب: "لكنّ عبارة التوهم غير مناسبة لقبيح لفظها والظاهر أنّ الخلاف فيه لفظي فمراد أبي علي العطف على الموضع المتوهم أو المقدّر، إذ لا موضع هنا في التّحقيق، لكنّه فرّ من إيهام العبارة⁵⁶."

والأرجح أنّ هذه التّسميّة بمثل العطف في الآية الكريمة إذ أنّ العطف فيها ليس على توهم شيء على سبيل الخطأ أو الغلط وإنّما الجزم في (أكن) لقصد ملاحظة معنى الشّرط وقد ورد في لسان العرب أنّ مصطلح (التوهم) بمعنى (التّخيل والتّمثّل) وهو من الوهم وجمعه أوهام: ويقال وهمت في كذا بمعنى غلطت فيه، قال الأصمعي (أوهم الشيء إذا أسقط ووهم إذا غلط)⁵⁷. قال زهير بن أبي سلمى⁵⁸:

وَقَفْتُ بِهَا مِنْ عِشْرَيْنَ حَجَةً *** فَلَأَيَّا عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوْهَمٍ

ومن هنا فمقصود ما ذهب إليه النحاة وأبرزهم الخليل وسيبويه من قراءة الجمهور (أكن) بالجزم هو ملاحظة معنى الشّرط وقد ذكر أبو حيان الفرق بين العطف على المحل والعطف على التوهم بقوله: "الفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم: إنّ العامل في العطف على الموضع موجود دون مؤثره والعامل في العطف على التوهم مفقود وأثره موجود"⁵⁹. وبعد أن ذكرنا ما تيسر من أقوال النحاة بأنّ (أكن) في الآية الكريمة مجزوم على توهم الشّرط ننقل إلى مذهب آخر وهو أنّ (أكن) مجزومة عطفاً على محل (فأتصدق) لأنّ محلها الجزم لأنّ التقدير: إنّ أخرتني أصدق وأكن، وقد ذكر ذلك جمع كبير من أهل العلم⁶⁰ وهنا يقول الزمخشري:

"وَقَرَأْتُ (وَأَكُنْ) عَطَفَ عَلَى مَحَلِّ (فَأَصْدَقُ) كَأَنَّهُ قِيلَ إِنَّ أُخْرَتَنِي أَصْدَقُ وَأَكُنْ⁶¹ وَمِمَّا يُحْتَجُّ بِهِ لِهَذَا الْمَذْهَبِ قَوْلُ الشَّاعِرِ أَبِي دَاوُدَ الْإِيَادِي⁶²:

فَأَبْلُونِي بِلَيْتِكُمْ لَعَلِّي * * * أَصَالِحُكُمْ وَاسْتَدْرِجْ نَوِيًّا

فَجَزَمَ (اسْتَدْرِجْ) بِالْعَطْفِ عَلَى مَوْضِعِ (لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ) لِأَنَّهُ لَوْ حَذَفَ (لَعَلِّي) انْجَزَمَ (أَصَالِحُكُمْ) جَوَابًا لِلأَمْرِ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ فَأَبْلُونِي بِلَيْتِكُمْ أَصَالِحُكُمْ وَاسْتَدْرِجْ⁶³ وَقَدْ اعْتَرَضَ أَبُو حَيَّانَ عَلَى هَذَا وَقَالَ: "العطف على الموضع في هذه المسألة يقتضي وجود العامل، ولَمَّا كَانَ عامل الجزم غير موجود فَإِنَّهُ يَتَعَذَّرُ الْحَمْلُ عَلَى الْمَوْضِعِ فِيهَا"⁶⁴.

وَمِنَ الشَّوَاهِدِ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ اللَّيْثِ بْنِ رَيْبَعَةَ⁶⁵:

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا * * * وَدُونَ مَعِدٍ فَلْتَرْعَكَ الْعَوْدِلُ

وَالْمَقْصُودُ هُنَا عَطَفَ (دُونَ) الثَّانِيَّةَ عَلَى مَوْضِعِ (مِنْ دُونَ) الْأُولَى، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَى (دُونَ-وَمِنْ دُونَ وَاحِدٍ) وَالْمَعْنَى ظَاهِرٌ وَهُنَا يَقُولُ ابْنُ هِشَامٍ: "وَلَا تَخْتَصُ مِرَاعَاةَ مَوْضِعَ بَأَنَّ يَكُونُ الْعَامِلُ فِي الْفَلْظِ زَائِدًا كَمَا مَثَلْنَا بِدَلِيلِ قَوْلِهِ:

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا * * * وَدُونَ مَعِدٍ فَلْتَرْعَكَ الْعَوْدِلُ

وَفِي الْعَطْفِ عَلَى الْمَحَلِّ يَقُولُ سَيِّبُوه: "هَذَا بَابٌ مَا يُجْرَى عَلَى الْمَوْضِعِ لَا عَلَى الْأِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ لَيْسَ زَيْدٌ بِجَبَانٍ وَلَا بَخِيلًا"⁶⁶. وَهَذَا الرَّأْيُ (الْعَطْفُ عَلَى الْمَوْضِعِ) هُوَ الَّذِي رَدَّهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ وَلَمْ يَقْبَلْ بِهِ وَرَدَّهُ لِأَقْوَالِ سَيِّبُوهِ قَلِيلَةٌ جَدًّا وَابْنُ عَطِيَّةٍ لَمْ يَكُنِ الْقَائِلَ الْوَحِيدَ بِهَذَا الرَّأْيِ وَلَكِنَّهُ كَانَ مُؤَيِّدًا لِنَحْوِ آخَرِينَ لَا يَقْلُونَ أَهْمِيَّةَ فِي الْعِلْمِ عَنْ سَيِّبُوهِ إِنْ كَانَ سَيِّبُوهِ أَعْلَاهُمْ دَرَجَةً عِنْدَهُ. وَمِنْ هَؤُلَاءِ النَّحَاةِ الْأَخْفَشِ حِينَ قَالَ: "فَقَوْلُهُ (فَأَصْدَقُ) جَوَابٌ لِلْاسْتِفْهَامِ لِأَنَّ (لَوْلَا) هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ (هَلَّا) وَعَطَفَ (وَأَكُنْ) عَلَى مَوْضِعِ (فَأَصْدَقُ) لِأَنَّ جَوَابَ الْاسْتِفْهَامِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَاءٌ جُزْمٌ"⁶⁷ وَأَيْضًا أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ حِينَ قَالَ: "فَمَنْ جَزَمَ حَمْلَهُ عَلَى مَوْضِعِ (أَصْدَقُ) لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ تَدْخُلِ الْفَاءُ لَا كَانَ: لَوْلَا أُخْرَتَنِي أَصْدَقُ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ عَلِمْتَ أَنَّ الْفَاءَ مَعَ الْفِعْلِ الْمَنْصُوبِ الَّذِي بَعْدَ الْفَاءِ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ فَإِذَا حَصَلَ فِي مَوْضِعِ الْجَزْمِ جَازَ أَنْ تَعَطَفَ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهُ عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ"⁶⁸. وَالْإِشْكَالُ لَيْسَ فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو (أَكُونُ) نَصْبًا لِأَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي عَطْفِهَا عَلَى أَصْدَقُ، إِنَّمَا الْإِشْكَالُ الَّذِي جَعَلَ النَّحَاةَ

يختلفون هي قراءة الجمهور (أكن) جزماً والتي أصلها أكون. وقد ذكر ابن هشام أنَّ الفعل المجزوم في جواب الشرط حين قال: "والتَّأْمَنُ قوله في نحو: انتنني أكرمك، إنَّ الفعل مجزوم في جواب الأمر والصَّحيح أنَّه جواب الشرط مقدَّر وقد يكون إنَّما أرادوا تقريب المسافة بين المتعلِّمين⁶⁹ وهذا يعني أنَّ الجزم في الكلام أقرب إلى صريح الشرط وهنا يقول ابن يعيش: "ومعنى الشرط العلامة والأمانة فكان وجود الشرط علامة لوجود جوابه"⁷⁰ والمعلوم أنَّ أسلوب الشرط هو اشتراط لشيء لحصول شيء آخر وبه يحصل الجواب والجزاء.

خاتمة: كشفت الدِّراسة عن أنَّ بعض الاستعمالات اللغويَّة الفصيحة وسمت بالغلط من بعض النحاة في بعض أبواب النحوي، وتتوَّعت دلالات الغلط بين الخطأ المخالف للقياس، أو التَّوهم الذي يقصد به التَّأويل القائم على تصور وجود عامل أو عدم وجوده وقد برز بعض هذه الأحكام على القراءات القرآنيَّة والقراء، أي أنَّها أحكام بالغلط على الأداء اللغوي، لا على نصوص القرآن الكريم نفسه المنزه عن الغلط. وبرزت أيضاً بحق نصوص من الشَّعر الفصيح، وبعض كلام العرب الذي يُحتجَّ به، وعندما تعمَّق البحث اللغوي وأُرسيت قواعد التَّفكير النَّحوي برزت ظواهر تعليليَّة الهدف منها تأويل هذه الاستعمالات، وإخضاعها لقواعد النحاة وأقيستهم، دفعاً للغلط واللحن عنها، وإبرازاً للقدرات النَّحويَّة لبعض العلماء الذين يحرصون على ذكر كلِّ أوجه التَّأويل الممكنة؛ رغبة في الإحاطة بالوجوه المحتملة لتأويل النَّص. وهذه الدِّراسة تأتي لتدفع الغلط عن القرآن، وتسهم في ردِّ دعوى من يدَّعون وجود أغلاط نحويَّة فيه، وتبرز مظاهر التَّأويل لتلك الآيات في باب العطف التي تبدو في ظاهرها مخالفةً لقياس نحويٍّ ما، وتكشف أنَّ بعض الأحكام بالغلط مردّها اختلاف اجتهاد في تقدير العامل النَّحوي بين النحاة، وربما عدَّت مرادفةً للتَّوهم كعلة نحويَّة يتوسعون فيها لتشمل الغلط.

الهوامش:

¹ - سورة النساء الآية 162.

² - سورة البقرة الآية 177.

- ³ - ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان، تحقيق يُسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، ط01، 1990، ص43.
- ⁴ - ابن عطية الأندلسي: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 2، 135/2001.
- ⁵ - الرّمخشري أبو القاسم: الكشّاف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، اعتناء خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط3، 2009، 297/6.
- ⁶ - سورة البقرة الآية 177.
- ⁷ - سيبويه أبو البشر: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط03، 01، 162/1988.
- ⁸ - أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد العوض بمشاركة آخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 02، 10/2001.
- ⁹ - الرّمخشري أبو القاسم: الكشّاف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، 271/06.
- ¹⁰ - العكبري أبو البقاء: التّبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد علي البجاوي، دار عيسى البابي الحلبي، 1979، 408/1.
- ¹¹ - الطّبري محمد بن جرير: جامع البيان عن تأويل أي القرآن، ضبط وتعليق محمود شاکر وتصحيح علي عاشور، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، 2001، 32/8.
- ¹² - الألوسي البغدادي شهاب الدّين: روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسّبع المثاني، إدارة الطّباعة المنيرية وإحياء التّراث العربي، بيروت، 6/15.
- ¹³ - العكبري أبو البقاء: التّبيان في إعراب القرآن، 408/01.
- ¹⁴ - الألوسي البغدادي شهاب الدّين: روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسّبع المثاني، 15/06.
- ¹⁵ - الرّمخشري أبو القاسم: الكشّاف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، 109/02.
- ¹⁶ - الرّجّاج أبو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي عالم الكتب، بيروت 1988، 274/01.
- ¹⁷ - نفسه، 247/1.

- 18- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، 10/02.
- 19- ابن عطية الأندلسي: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 244/2.
- 20- نفسه، 135/2.
- 21- السيوطي جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمكس الدين، دار الكتاب العلمية، بيروت ط1، 1998، 154/3.
- 22- ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان، تحقيق يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، ط1، 1990، ص43.
- 23- ديوان الهذليين: شعر أمية بن أبي عائذ، تحقيق محمود أبو الوفا، دار الكتب المصرية، 1965، القسم الثاني، ص184، والبيت على غير ما أنشد سيبويه وهو في الديوان كالاتي:
لَهُ نِسْوَةٌ عَاطِلَاتُ الصَّدُو *** رِ عَوْجٌ مَرَضِيْعٌ مِثْلُ السَّعَالِي
- 24- السمين الحلبي: الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، 353/2.
- 25- الفارسي أبو علي: الإغفال، تحقيق عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2003، 36/2.
- 26- الطبري محمد بن جرير: جامع البيان عن تأويل أي القرآن، 398/09.
- 27- سورة المائدة الآية 69.
- 28- سورة البقرة الآية 62.
- 29- سورة الحج الآية 17.
- 30- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق مجيد طراد، دار الكتاب العربي بيروت، ط1، 1994، ص116.
- 31- ابن عطية الأندلسي: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 219/2.
- 32- محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار الإرشاد، دمشق، 1988، 527/2.
- 33- القرطبي أبو بكر: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار الرسالة، بيروت، 2006، 95/8.
- 34- حسن طبل: أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، دار الفكر العربي، القاهرة ط1، 1998، ص151.

- 35- القرطبي أبو بكر: الجامع لأحكام القرآن، 95/08.
- 36- سيبويه أبو البشر: الكتاب، 151/03.
- 37- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات، تحقيق عزيزة فوال بابتي، دار الجيل . بيروت ط1، 1990، ص212.
- 38- القرطبي أبو بكر: الجامع لأحكام القرآن، 96/08.
- 39- ابن عاشور محمد الطاهر: تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر تونس1984، 269/6.
- 40- مكي بن أبي طالب: مشكل اعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة بيروت، ط2، 1984، ص 232.
- 41- سورة المنافقون الآية 10.
- 42- أبو علي الفارسي: الحجة للقرآن السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي دار المأمون للتراث ن دمشق ن ط1، 1991، 442/4.
- 43- محي الدين عبد الحميد: النحفة السنّية بشرح المقدمة الأجروميّة، مكتبة دار الفيحاء دمشق، ط1، 1994، ص 109 و112.
- 44- ابن عطية الأندلسي: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2001، 316/5.
- 45- ابن عطية الأندلسي: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 316/05.
- 46- الزجاج أبو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، 1988، 316/5. الزجاجي: حروف المعاني، تحقيق ميلود بن عبد الرحمان مكتبة مشكاة الإسلامية، 2005، ص04.
- 47- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، 269/08.
- 48- مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت، ط2، 1984، ص 737. السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 344/10.
- 49- أبو علي الفارسي: الحجة للقرآن السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1991، 110/04.

- ⁵⁰ - ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيد بيروت، 1987، ص 549
- ⁵¹ - ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح وتقديم علي حسن قاعور، دار الكتب العلميّة، بيروت ط1، 1988، ص140
- ⁵² - سيبويه أبو البشر: الكتاب 100/3 و101.
- ⁵³ - أبو علي الفارسي: التعلّيق على كتاب سيبويه، تحقيق عوض بن حمد القوزي، ط1 1991، 208/2.
- ⁵⁴ - ديوان امرئ القيس، ضبط وتصحيح مصطفى عبد الشّافي، منشورات علي ببيوض، دار الكتب العلميّة، لبنان، بيروت، ط5، 2004، ص 120
- ⁵⁵ - ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيد بيروت، 1987، ص 549
- ⁵⁶ - شهاب الدّين الخفاجي: عناية القاصي وكفاية الرّاضي على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت، 201/8
- ⁵⁷ - أبو الفضل محمّد بن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، 643/12.
- ⁵⁸ - ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح وتحقيق علي حسن قاعور، دار الكاب العلميّة بيروت ط1، 1988، ص 16 .
- ⁵⁹ - أبو حيان الأتلسي: البحر المحيط، 269/08
- ⁶⁰ - أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السّبعة، تحقيق بدر الدّين قهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث ن دمشق، ط1، 1991، 442/4. ابن الشّجري هبة الله: الأمالي، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1992، ص428/1. النّحاس أبو جعفر: إعراب القرآن تحقيق زهير غازي زاهد، مكتبة النّهضة العربيّة، القاهرة، ط2، 1980، 436/4. ابن خالويه: الحجة في القراءات السّبع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار الشّروق بيروت، ط3، 1979، ص 346.
- ⁶¹ - الزّمخشري أبو القاسم: الكشّاف عن حقائق التّأويل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل.
- ⁶² - ديوان أبي داود الإيادي من دراسات في الأدب العربي، غوستاف فون غرنباوم، ترجمة إحسان عباس وآخرون، منشورات مكتبة الحياة، ص350.

- ⁶³ - ابن الشَّجَرِي هبة الله: الأمالي، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، ط1 1992 ص1/428.
- ⁶⁴ - أبو حيان الأتلسي: البحر المحيط، 269/08.
- ⁶⁵ - ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر، بيروت، ص 131.
- ⁶⁶ - سيبويه أبوالبشر: الكتاب، 66/01.
- ⁶⁷ - الأخفش الأوسط: معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، ط01 69/1990،01.
- ⁶⁸ - الفارسي أبو علي: المسائل العضديات، تحقيق علي جابر المنصوري، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1987،01، ص119.
- ⁶⁹ - ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1987، ص 549.
- ⁷⁰ - ابن يعيش أبو البقاء: شرح المفصل للزمخشري، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 2001، 279/03.